

30 أيلول/سبتمبر 2022

بحث موجز جديد عن فلسطين يوثق تصاعد الاعتداءات على الحريات المدنية

- تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على المجتمع المدني من خلال المضايقات وعمليات المداومة والمراقبة وعمليات الإغلاق.
- عمليات القتل والاعتداء على الصحفيين مصدر قلق كبير
- مضايقة إسرائيل النشطاء واعتقالهم وحبسهم، واحتجازهم إدارياً على نحو متكرر دون توجيه تهمة لهم أو محاكمتهم.

ما زالت الحريات المدنية في فلسطين في تدهورٍ مع تصاعد اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلية على منظمات المجتمع المدني والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وقبل انعقاد نقاش مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن البند 7 المعنون "حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى"، يقدم بحثٌ موجزٌ جديدٌ أنجزته منظمة سيفيكوس لمحمةً عامةً عن القيود التي فرضتها في الآونة الأخيرة كل من قوات الاحتلال الإسرائيلية وسلطات الأراضي الفلسطينية المحتلة على الفضاء المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتضم الانتهاكات الموثقة الناتجة عن نظام الفصل العنصري المؤسسي الإسرائيلي مضايقة الصحفيين والمتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان وقتلهم، ووضع الرقابة على الأصوات الفلسطينية إلكترونياً وعلى أرض الواقع، وإغلاق مكاتب منظمات المجتمع المدني بالقوة.

وتصاعد استهداف إسرائيل لمنظمات المجتمع المدني في عام 2021 بعد تصنيف ست منظمات فلسطينية رائدة معنية بحقوق الإنسان على أنها "منظمات إرهابية" بموجب قانون مكافحة الإرهاب. ففي 18 آب/أغسطس 2022، دخلت قوات الاحتلال الإسرائيلية بالقوة إلى مكاتب سبع منظمات مجتمع مدني¹، واقتحمتها وأغلقت مداخلها، مع مصادرة الممتلكات وإلحاق أضرار بها في بعض المكاتب. وبعد المداومة، تعرّض مدير مؤسسة الحق، وهي إحدى المنظمات المستهدفة، للتخويف والتهديد بأنه سيدفع "الثمن شخصياً" في حال استمرت مؤسسة الحق في عملها.

وإلى حدود اليوم، لا توجد محاسبة عن مقتل الصحفية الفلسطينية الأمريكية في قناة الجزيرة شيرين أبو عاقلة، التي قُتلت قبل أكثر من أربعة أشهر، في أيار/مايو 2022، عندما كانت تقدم تقارير عن اقتحام إسرائيل مدينة جنين في الضفة الغربية المحتلة، على الرغم من ارتدائها قبةً وسترةً واقيةً كُتبت عليها كلمة "صحافة".

وتُعد انتهاكات حقوق الفلسطينيين الرقمية أمراً شائعاً، مع تواطؤ منصات وسائل التواصل الاجتماعي الرئيسية مثل فيسبوك وواتساب وإنستغرام وتيك توك في إسكات الأصوات الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، أثناء احتجاجات حي الشيخ جراح حيث تعرضت عائلتٌ للإخلاء القسري والتهديد الوشيك من منظمات استيطانية إسرائيلية، كانت وسائل التواصل الاجتماعي إحدى أهم الوسائل لتبادل الأدلة

¹منظمات المجتمع المدني السبع هي كالاتي: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق، ومركز بيسان للبحوث والإنماء، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، ولجنة العمل الصحي، واتحاد لجان العمل الزراعي، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية.

المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، أُسكت المستخدمون بطريقةٍ منهجيةٍ على نحوٍ شنيع، باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها حذف المحتوى، وتعطيل أو إغلاق الحسابات، وإخفاء الوسوم، وتقليل وصول المحتوى. وفي الميدان، يتعرض الفلسطينيون الذين يواصلون التعبير عن استيائهم من خلال تنظيم احتجاجات، في كثير من الأحيان للعنف على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين. وإضافةً إلى ذلك، ترتكب السلطات الفلسطينية انتهاكاتٍ تطال الفضاء المدني وضد حقوق الإنسان المفروضة للفلسطينيين. وتتحمل كلٌّ من حماس في غزة والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية مسؤولية مضايقة النشطاء والصحفيين والمنتظرين واحتجازهم ومهاجمتهم. وقالت آرتي نارسي، موظفة بحوث الفضاء المدني: "لم يعد بالإمكان إنكار تدهور الحريات المدنية في فلسطين بسبب تزايد اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلية. لقد حان الوقت لتكسر الحكومات الديمقراطية صمتها وتدين نظام الفصل العنصري الإسرائيلي للهيمنة العرقية المنهجية وقمع الشعب الفلسطيني ككل وتفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على إسرائيل".

وتصنّف سيفيكوس مونيتر الفضاء المدني في فلسطين حالياً بكونه 'قمعياً'. ويندرج في هذا التصنيف ما مجموعه 50 بلداً في العالم (انظر الكل). وتدخل عادةً في هذا التصنيف البلدان التي يتنازع بشدة على فضائها المدني أصحاب السلطة الذين يفرضون مجموعةً من القيود القانونية والعملية التي تحول دون التمتع الكامل بالحقوق الأساسية (انظر الوصف الكامل للتصنيفات).

نبذة عن سيفيكوس

سيفيكوس هي تحالف عالمي يضم أكثر من 10 آلاف منظمة من منظمات المجتمع المدني والنشطاء مكرس لتعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم.

لاستفسارات وسائل الإعلام وطلبات إجراء المقابلات الصحفية، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي:

media@civicus.org